سورية

تعتبر سورية مقصدا للنساء من جنوب وجنوب شرق آسيا ومن أفريقيا اللواتي يتم إحضارهن للعمل في الخدمة المنزلية، وللنساء من أوروبا لشرقية والعراق للاستغلال الجنسي. ويتم استخدام النسوة من إندونيسيا وسري لانكا والفلبين وإثيوبيا وسيراليون للعمل في سورية كخدم في المنازل. ولكن بعضهن يتعرض لظروف استغلالية والخدمة الإجبارية التي تتضمن ساعات عمل طويلة وأجور غير مدفوعة وحجز جوازات سفر الخادمات وحظر حركتهن والإساءة إليهن جسديا وجنسيا. مثلهن في ذلك مثل النسوة اللواتي يتم استخدامهن من روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا للعمل في سورية كراقصات في الملاهي، حيث يحظر عليهن الخروج من أماكن عملهن بدون إذن مسبق ويتم حجز وثائق سفرهن، وهو دليل آخر على الخدمة غير الطوعية التي يقمن بها. كما أن بعضهن يجبرن على العمل في الدعارة. ويتم أيضا إكراه بعض النسوة والأطفال من اللاجئين العراقيين في سورية على الاستغلال الجنسي التجاري. ويقول أحد التقارير الوثائقية إن سورية يمكن أن تكون معبرا للتجارة بالنسوة والفتيات العراقيات اللواتي يتم نقلهن إلى الكويت والإمارات العربية المتحدة ولبنان لإجبارهن على العمل في الدعارة.

ولا تلتزم الحكومة السورية بالحد الأدنى من المعايير الضرورية لإلغاء الاتجار بالبشر ولا يبدو أنها تبذل أي جهد ملحوظ في هذا الاتجاه.

ورغم أن الحكومة قد بدأت بصياغة قانون شامل مناهض الاتجار بالبشر، فإن سورية كانت خلال العام لا تزال بعيدة عن تطبيق القوانين التي تعاقب المتجرين بالأشخاص. ولقد فعلت سورية القليل جدا مما ينبغي عمله لمواجهة مشكلة الاتجار بالأشخاص. ولم توفر الحكومة خدمات حماية لضحايا الاتجار بالبشر، بل إنها قامت باعتقال ومحاكمة وترحيل بعض هؤلاء الضحايا بتهمة ممارسة الدعارة أو خرق قوانين الهجرة. إن على سورية أن تلاحق وتعاقب المزيد من المتجرين بالأشخاص وأن تحسن حمايتها لضحايا الاتجار، وذلك بتأمين المأوى والخدمات الطبية والنفسية لهم، وأن تتوقف عن سياسة اعتقالهم وترحيلهم.

الملاحقة القانونية

لم تحرز سورية أي تقدم يذكر لتحسين سجلها على صعيد الملاحقة القانونية خلال العام. ولا تحرم سورية بشكل خاص الاتجار بالبشر، ولكنها تستخدم بعض القوانين ضد خطف الأشخاص والإساءة الجنسية إليهم، لمقاضاة بعض حالات الاتجار. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر أصدرت الحكومة المرسوم ٨١ الذي ينظم عمل الوكالات التي تقوم باستقدام خادمات المنازل إلى البلاد. وعلى الرغم من أن هذا المرسوم نص على بعض القواعد والشروط لاستقدام الخادمات ومعاملتهم واشترط على الوكالات أن تحصل على الترخيص من أجل القيام بهذا العمل، فإن العقوبات المنصوص عليها لخرق هذه القواعد والشروط ، بما ذلك عدم تحديد فترة الحبس أو النص على غرامة لا تزيد عن دولارين أمريكيين، ليست كافية لمنع حدوث جريمة العمل الإجباري. ولم ترد تقارير عن أي تحقيق أو توقيف أو مقاضاة أو إدانة لأية جريمة تتعلق بالاتجار لهذا العام. وقد ورد في تقرير توثيقي أن الحكومة قامت بالكشف عن فضيحة فساد داخل قسم الهجرة والجوازات في وزارة الداخلية، أدت إلى طرد مسؤولين رفيعي المستوى من منصبه في القسم. ولكن لم يثبت أن ذلك، على فرض صحته، قد أدى إلى مقاضاة أي شخص بتهم الاتجار بالأشخاص. إن على الحكومة أن تقوم بإقرار قانون شامل ضد الاتجار بالبشر، يجرم كل أشكال الاتجار وينص على عقوبات تكون رادعة بما فيه الكفاية لمنع حدوث هذه الجرائم من جهة وتكون انعكاسا لطبيعتها الفظيعة على حد سواء.

الحماية

خلال العام، لم تحقق الحكومة أي تقدم يذكر على صعيد حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص. وفشلت سورية في تقديم خدمات الحماية اللازمة مثل المأوى أو المساعدة النفسية والطبية والقانونية والمالية لضحايا الاتجار بالأشخاص، كما لم تقم بدعم منظمات تقوم بذلك. ولا زالت الحكومة يعوزها وجود إجراءات قانونية لتحديد الضحايا، يمكن وفقا لها تعريف الضحايا المحتملين للتجارة بالبشر من بين الأعداد الكبيرة من الأفراد غير المحصنين، من مثل المهاجرين غير الشرعيين أو النسوة المعتقلات بسبب الدعارة. ونتيجة لذلك، نرى أن الضحايا ينمكن أن يعتقلوا ويحاكموا ويرحلوا بسبب من أعمال غير شرعية ارتكبوها قسرا نتيجة للاتجار بهم. أما ضحايا الاستغلال الجنسي من الأطفال

فيتم حجزهم في مقرات للأحداث. ولا تشجع سورية ضحايا الاتجار بالبشر أن يسهموا في التحقيقات لكشف الأفراد الذين قاموا بالمتاجرة بهم ونقلهم إلى سورية، ولا تقدم لهم أي بدائل عن ترحيلهم إلى بلدان يمكن أن يلقوا فيها مصيرا سيئا أو انتقاما.

الوقاية

لم تقم سورية سوى بالحد الأدنى من الإجراءات في سبيل الوقاية من الاتجار بالأشخاص خلال العام. ولقد اجتمعت اللجنة المناهضة للاتجار بالأشخاص مرتين هذا العام لصياغة قانون شامل ضد الاتجار بالبشر. ومع ذلك، لم تقم الحكومة بصياغة خطة قومية شاملة لمناهضة الاتجار بالبشر أو لنشر حملة توعية عامة لتوعية المستخدمين والعمال حول حقوق الخدم المنزليين. ولم تصادق سورية حتى الآن على البروتوكول المناهض للاتجار بالبشر.